A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/861
3 January 1990
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

الدورة الرابعة والاربعون
البند ٨٤ من جدول الاعمال

أزمة الديون الخارجية والتنمية

تقرير اللجنة الثانية

المقرر : السيدة مارثا دوينياس دي ويست (اكوادور)

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ٣ ، المعقودة في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ ، بناء على توصية مكتبها ، أن تدرج في جدول أعمالها البند المعنون "أزمة الديون الخارجية والتنمية" وأن تحيله الى اللجنة الثانية .

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في هذا البند في جلساتها ٢٦ الى ٣١ و ٤١ و ٥٠ و ٥١ المعقودة في الفترة من ١ الى ٣ وفي ٦ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٥ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . ويرد بيان بالمناقشة العامة التي أجرتها اللجنة حول البند المذكور في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/44/SR.26-31 و 41 و 50 و 51) . ويسترعى الانتباه كذلك الى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها ٢ الى ١٠ ، المعقودة في الفترة من ٢ الى ٦ و ٩ تشرين الأول/اكتوبر (A/C.2/44/SR.2-10) .

٣ - وكان معروضا على اللجنة ، من أجل نظرها في هذا البند ، الوثائق التالية :

A/44/235 رسالة مؤرخة في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٩ موجهة الى الامين العام من
S/20600 الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة يحيل بها نص البيان الختامي للمؤتمر الاسلامي الثامن عشر لوزراء الخارجية المعقود في الرياض في الفترة من ١٣ الى ١٦ آذار/مارس ١٩٨٩

A/44/275
E/1989/79

رسالة مؤرخة في ١١ أيار/مايو ١٩٨٩ موجهة الى الامين العام من ممثلي اكوادور ، والبرازيل ، وبوليفيا ، وبيرو ، وسورينام ، وغيانا ، وفنزويلا ، وكولومبيا لدى الامم المتحدة يحيلون بها نص "إعلان الامازون" الذي اعتمده رؤساء الدول الأطراف في معاهدة التعاون بين بلدان حوض الامازون في مناوس ، البرازيل ، في ٦ أيار/مايو ١٩٨٩

A/44/355
S/20704

رسالة مؤرخة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لاسبانيا لدى الامم المتحدة يحيل بها النتائج التي اعتمدها في اجتماع المجلس الاوروبي ، المعقود في مدريد في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩ رؤساء دول وحكومات الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي

A/44/361

رسالة مؤرخة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لماليزيا لدى الامم المتحدة يحيل بها نص إعلان كاراكاس الصادر عن وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانشاء المجموعة ، التي احتفل بها في كاراكاس في الفترة من ٢١ الى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩

A/44/376
E/1989/125

رسالة مؤرخة في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ موجهة الى الامين العام من رئيس الوفد المراقب عن الجمهورية الديمقراطية الالمانية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩ يحيل بها رسالة معنونة "المساعدة المقدمة من الجمهورية الديمقراطية الالمانية الى البلدان النامية وحركات التحرير الوطني في عام ١٩٨٨"

A/44/401
E/1989/129

رسالة مؤرخة في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ موجهة الى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتشيكوسلوفاكيا لدى مكتب الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى في جنيف يحيل بها معلومات عن المساعدة الاقتصادية المقدمة من الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية الى البلدان النامية وحركات التحرير الوطني في عام ١٩٨٨

A/44/408 رسالة مؤرخة في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ موجهة الى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الامم المتحدة يحيل بها رسالة بعث بها رئيس المعهد الاسباني البرتغالي الامريكي للقانون الدولي ، بشأن قرار اتخذه المعهد في مؤتمره الخامس عشر المعقود في سانتو دومينغو بالجمهورية الدومينيكية في الفترة من ٢٣ الى ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٩

A/44/409-S/20743 و Corr.1 و 2 رسالة مؤرخة في ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٩ موجهة الى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لزمبابوي لدى الامم المتحدة يحيل بها الوثائق الختامية للاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في هراري في الفترة من ١٧ الى ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩

A/44/415 S/20749 رسالة مؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٩ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لاندونيسيا لدى الامم المتحدة يحيل بها نصا مشتملا على مقتطفات من البلاغ المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري الثاني والعشرين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا المعقود في بندر سري بيغاوان في ٣ و ٤ تموز/يوليه ١٩٨٩

A/44/477 رسالة مؤرخة في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٩ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لغرينادا لدى الامم المتحدة يحيل بها البلاغ الصادر عن الاجتماع العاشر لمؤتمر رؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي ، المعقود في غراند آنسي ، غرينادا ، في الفترة من ٣ الى ٧ تموز/يوليه ١٩٨٩

A/44/551 S/20870 رسالة مؤرخة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الامم المتحدة يحيل بها الوثائق الختامية للمؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز ، المعقود في بلغراد في الفترة من ٤ الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩

A/44/617
S/20889 رسالة مؤرخة في ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة يحيل بها البلاغ الصادر عن اجتماع وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز ، المعقود في نيويورك يوم ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩

A/44/628 تقرير الأمين العام عن أزمة الديون الخارجية والتنمية

A/44/683 رسالة مؤرخة في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة يحيل بها نص إعلان برازيليا ، الصادر عن المشتركين في الاجتماع الوزاري السادس المعني بالبيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، المعقود في برازيليا في ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ١٩٨٩

A/44/689
S/20921 رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة يحيل بها نص البيان المشترك الذي اعتمده في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث ، المعقود في كوالالمبور في الفترة من ١٨ الى ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩

A/44/694 رسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ موجهة الى الأمين العام من الممثلين الدائمين للأرجنتين واوروغواي والبرازيل وبيرو وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك لدى الأمم المتحدة يحيلون بها نص إعلان وبلاغ إيكا الصادرين في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ في الاجتماع الثالث للآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر

A/C.2/44/11 مذكرة شفوية مؤرخة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ موجهة الى الأمين العام من البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة تحيل بها نص الإعلان الاقتصادي لمؤتمر قمة آرش المعقود في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٩

A/C.2/44/L.8 مذكرة من الامانة العامة تحيل بها مشروع مقرر معنون "إنشاء لجنة استشارية معنية بالديون والتنمية"

٤ - وفي الجلسة ٢٦ المعقودة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ، أدلى الامين العام ببيان (انظر A/C.2/44/SR.26) .

٥ - وفي الجلسة ذاتها ، أدلى الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ببيان (انظر A/C.2/44/SR.26) .

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروع القرار A/C.2/44/L.47 و Rev.1

٦ - في الجلسة ٤١ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل ماليزيا ، باسم الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، مشروع قرار (A/C.2/44/L.47) بعنوان "نحو تخفيف مديونية معزز من أجل إنعاش النمو وتعزيز التنمية في البلدان النامية" ، نصه كما يلي :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تشير إلى قرارتها ٢٠٢/٤١ المؤرخ ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ و ١٩٨/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ و ١٩٨/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ،

"وإذ تشير أيضا إلى قرارات مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٧٨ (١) و ٣٢٢ (د-٣١) المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ (٢)

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/33/15) ؛ المجلد الاول ، الجزء الثاني ، المرفق الاول .

(٢) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15) ؛ المجلد الثاني ، المرفق الاول .

و ٣٥٨ (د - ٣٥) المؤرخ ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨[٣] و ٣٧٥ (د - ٣٦) المؤرخ ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨[٤] ،

"وإذ تؤكد من جديد أن أزمة الديون الخارجية لدى البلدان النامية لها أبعاد سياسية تتطلب إيجاد حل عالمي شامل ،

"وإذ يساورها بالغ القلق لأن مشكلة الديون الخارجية لا تزال تمثل سببا رئيسيا لتدهور الحالة الاقتصادية في البلدان النامية ، وتؤدي بالتالي إلى اضطرابات اجتماعية وتشكل تهديدا خطيرا لاستقرارها السياسي ،

"واقتناعا منها بأن إيجاد حل مبكر للمديونية الخارجية القائمة منذ أمد بعيد في البلدان النامية سيتطلب ، في هذا الإطار ، في جملة أمور ، إجراء تخفيض كبير في رصيد الدين وخدمة الدين ، بالقدر الكافي للسماح باستئناف النمو السريع والتنمية المتواصلة في البلدان النامية المدينة ،

"وإذ يقلقها أن بعض المبادرات الاخيرة الرامية إلى شطب و/أو تخفيض رصيد الدين وخدمة الدين للبلدان النامية ، لم يكن لها سوى أثر محدود للغاية بالنسبة لحل أزمة ديون البلدان النامية ولا تشمل جميع تلك البلدان ،

"وإذ تلاحظ الترابط الوثيق بين النقود والتمويل وتدفقات الموارد والتجارة والسلع الاساسية والتنمية والديون الخارجية ، وإذ تدرك ، في هذا الصدد ، ما يترتب على هذا الترابط من آثار هامة متعلقة بالسياسة بالنسبة لإيجاد حل دائم لمشكلة الديون ،

"وإذ يساورها بالغ القلق لضخامة النقل السلبي للموارد من البلدان النامية نتيجة لأزمة الديون المستمرة ، في جملة أمور ، مما يحرم تلك البلدان بالتالي من موارد هي في أمس الحاجة إليها لنموها وتنميتها ،

---

(٣) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/43/15) ؛ المجلد الثاني ، الفرع الثاني ألف .

(٤) A/44/15 (المجلد الثاني) ، الفرع الثاني ألف .

"وإذ تسلم بأن إيجاد حل لأزمة الديون منصف ودائم سيتطلب تحقيق تكيف في اقتصادات البلدان الصناعية التي لها تأثير رئيسي في الاقتصاد العالمي ، ويشمل السياسات المالية والنقدية والتجارية ، حتى يمكن إزالة أوجه الاختلال الرئيسية في الاقتصاد العالمي ،

"وإذ يساورها بالغ القلق لأن البلدان النامية لا تزال تقدم تضحيات جسيمة في سعيها من أجل خدمة دينها الخارجي وأنه ما لم يحدث تحسن ملموس في البيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية الحالية ، فإنها قد لا تستطيع خدمة دينها الخارجي ،

"وإذ تسلم بالحاجة إلى تكثيف الجهود من جانب المجتمع الدولي لإيجاد حل لأزمة الديون الحادة ، ووقف انتشارها ومنع زيادة تفاقمها ،

"وإذ تلاحظ بقلق عميق التحولات التي ما زالت تحدث في وجهة ونمط التدفقات المالية والرأسمالية من البلدان المتقدمة النمو وما ينتج عن ذلك من انخفاض في تلك التدفقات المتجهة إلى البلدان النامية مما أدى إلى زيادة إعاقة الجهود المبذولة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية المتواصلة في تلك البلدان ،

"١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن أزمة الديون الخارجية والتنمية[(٥)] ؛

"٢ - ترحب بمساهمات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في البحث في الإطار الدولي عن حل لأزمة الديون الخارجية التي تتحملها البلدان النامية ، وتحيط علما في هذا الصدد ، بقراري مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ-٩) و ٣٧٥ (د-٣٦) بشأن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية ؛

"٣ - تعرب عن تقديرها للأمين العام نظرا لما يبذله من جهود من أجل التوصل الى حل لمشكلة الديون ، وتؤكد في هذا الصدد ضرورة مضاعفة هذه الجهود ؛

---

(٥) A/44/628 .

"٤ - تحث المجتمع الدولي على البحث عن حل لمشكلة ديون البلدان النامية يكون دائما ومنصفا ومتفقا عليه بصورة متبادلة ويخدم أغراض النمو وأغراض التنمية ؛

"٥ - تؤكد أن أزمة ديون البلدان النامية هي أزمة ذات تأثير عالمي وسياسية في طبيعتها وعواقبها ، وتأثيرها لا يقتصر على مجرد العلاقات بين المدينين والدائنين بل يشمل أيضا احتمالات مستقبل المجتمع العالمي ككل ، ولذلك فإنها مازالت تتطلب إجراءات سياسية متضافرة ؛

"٦ - تعرب عن بالغ القلق لانه بصرف النظر عن بعض الجهود المبذولة مازالت أزمة الديون قائمة دون أن تفتر ، ولأن البلدان النامية المدينة مازالت غير قادرة على تحقيق النمو والتنمية ، ولأن احتمالاتها الاقتصادية والاجتماعية مازالت مقفرة ؛

"٧ - تعرب عن بالغ القلق أيضا لانه في ظل الاحوال السائدة ، بما فيها عدم وجود بيئة اقتصادية دولية مساندة ، تؤدي برامج التكيف الهيكلي المدعومة دوليا ، نظرا الى عواقبها السلبية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الى زيادة الإنهاك المترتب على التكيف فيما بين البلدان النامية المدينة ، فضلا عن عدم القدرة على استعادة النمو الاقتصادي والجدارة الائتمانية ؛

"٨ - ترحب بتزايد قبول البلدان الدائنة بضرورة إلغاء رصيد الدين وخدمة الدين للبلدان النامية وتخفيضهما ، أو أي من الامرين ، وتحيط علما ، في هذا الصدد ، بالمبادرات الاخيرة الرامية الى تخفيض رصيد الدين وخدمة الدين للبلدان النامية ؛

"٩ - تؤكد الحاجة الملحة لتنفيذ المبادرات الاخيرة على أوسع نطاق ولوضع تدابير فعالة وشاملة من أجل تناول أزمة الديون في مجملها ، لكي تستفيد جميع البلدان النامية المدينة من هذه العملية ؛

"١٠ - تؤكد أنه لضمان اتسام إجراءات تخفيف عبء الديون ، لاسيما تخفيض الديون ، بأثر فعال وتأثير شامل على إنعاش النمو الاقتصادي والتنمية القابلة للإدامة في البلدان النامية يلزم اتخاذ التدابير التالية :

"(أ) تخفيض رصيد الدين وخدمة الدين بقدر يكفي لتحقيق إسهام ذي شأن في الافراج عن الموارد الكافية اللازمة لإيجاد مستويات استثمار أعلى ؛

"(ب) توسيع الحكومات الدائنة لنطاق ما لديها من معايير للأهلية ونطاق للتغطية القطرية فيما يتعلق بتدابير تخفيف الأعباء ، ولاسيما تخفيض الديون المستحقة لها وتحسين الإجراءات الجارية المتعلقة بتدابير تخفيف عبء الديون عن طريق تعزيز الحوار والمفاوضات التي تشترك فيها البلدان النامية المدينة مشاركة تامة ، فضلا عن زيادة تدفق التمويل الانمائي الى البلدان النامية ؛

"(ج) استعراض الحكومات الدائنة للممارسات الميزانوية والضريبية والتنظيمية والمحاسبية من أجل إزالة المعوقات غير الضرورية فيما يتعلق بتخفيض الديون للبلدان النامية ، وضمانا لتحقيق بيئة سياسية عامة داعمة فيما يتعلق بالاقراض الجديد وللحفاظ على مثل هذه البيئة ؛

"(د) اعادة جدولة للديون الرسمية تشمل جميع المدينين وجميع الديون وفترات تثبيت أطول ، فضلا عن توسيع نطاق تطبيق تدابير التخفيف من عبء الديون ليشمل جميع المدينين ، وشطب المدفوعات المستحقة على الفائدة وتخفيض أسعار الفائدة المتفق عليها في اطار ما سبق من اتفاقات إعادة جدولة الديون ، وآجال استحقاق وفترات سماح أطول ، والعودة بسرعة الى التغطية الكاملة لائتمانات التصدير ؛

"(هـ) زيادة هامة في موارد المؤسسات المالية المتعددة الأطراف - وفي حالة صندوق النقد الدولي ، اجراء زيادة هامة أيضا في مخصصات حقوق السحب الخاصة - لتمكينها من الاسهام بفعالية وبسرعة في عملية تخفيض الديون مع ضمان الحفاظ على تدفق الموارد المخصصة للتنمية وزيادته ؛

"(و) استعراض سياسات المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وممارساتها بغية تخفيض ديون البلدان النامية المستحقة لها واعادة جدولتها وتحويلها بشروط ميسرة بدرجة أكبر ؛

"(ز) دعم تنظيمي لاشتراك المصارف التجارية في تخفيض الديون بحيث تستطيع البلدان النامية المدينة الاستفادة من الخصوم التي تطبق في الأسواق الثانوية على حوافظ قروضها ؛

"(ح) القيام في اطار المؤسسات المالية الدولية القائمة بإنشاء آليات ومرافق تعويضية جديدة لمعالجة تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة ، التي تؤثر تأثيرا سلبيا على الديون الخارجية للبلدان النامية ؛

"(ط) استخدام البلدان النامية المدينة لعملاتها المحلية في تسديد جزء من ديونها الخارجية ؛

"١١ - تشدد على أن التوصل الى حل دائم لأزمة الديون وانعاش النمو والتنمية المتواصلة في البلدان النامية يستلزمان ، جملة أمور ، من بينها ما يلي :

"(أ) بيئة تجارية دولية أكثر تفتحا توفر لمنتجات البلدان النامية ظروفا أفضل للوصول الى الأسواق ؛

"(ب) إزالة فعلية للحواجز الحمائية وغيرها من تدابير الدعم التي تبقي عليها البلدان الصناعية وتضر البلدان النامية ؛

"(ج) زيادة حصائل البلدان النامية الآتية من الصادرات وتحسين الآليات القائمة وانشاء آليات جديدة للتعويض عن العجز في حصائل البلدان النامية الآتية من صادراتها من السلع الأساسية ؛

"(د) زيادة هامة في تدفقات الموارد المتجهة من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية ؛

"(هـ) اعتماد البلدان الصناعية لمزيج مناسب من السياسات المالية والنقدية من شأنه أن يقلل سرعة أوجه اختلال التوازن داخل تلك البلدان وفيما بينها ويتيح تثبيت أسعار الصرف وتخفيض أسعار الفائدة بدرجة كبيرة ؛

"(و) تعزيز آليات المراقبة المتعددة الأطراف الرامية الى تصحيح أوجه الاختلال الاقتصادية الخارجية ؛

"١٢ - تقرر ، في سياق البحث عن حل دائم لأزمة الديون ، أن تنشئ ، تحت رعاية الأمين العام ، لجنة استشارية معنية بالديون والتنمية تعمل لمدة ثلاث سنوات ، وتتألف من شخصيات بارزة من القطاعات الاكاديمية والسياسية والمالية تتوفر لديها المعرفة والخبرة بشؤون المال والتجارة والتنمية على الصعيد الدولي ، لوضع نهج مبتكرة وإعداد مقترحات محددة تتعلق بجميع أنواع الديون من أجل حل مشكلة ديون البلدان النامية على نحو يتفق مع نموها وتنميتها المطردين ؛ وتطلب الى الأمين العام أن يعين أعضاء اللجنة وأن ينظم تزويدها بموظفي الدعم من داخل الأمم المتحدة ، وعن طريق الانتداب أو غير ذلك من الوسائل الملائمة ، من المنظمات الحكومية الدولية وهيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة ؛

"١٣ - تطلب الى الأمين العام أن يعد تقريرا شاملا تحليليا عن تأثير أزمة الديون الخارجية لدى البلدان النامية على توفر الموارد اللازمة لنموها ولتنميتها الاجتماعية والاقتصادية ؛

"١٤ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين ؛

"١٥ - تطلب الى الأمين العام أن يدرج في تقريره دراسة عن امكانية انشاء مؤسسة تكرس جهودها لحل أزمة الديون التي تعاني منها البلدان النامية ."

٧ - وعُمم فيما بعد في الوثيقة A/C.2/44/L.71 بيان من الأمين العام متعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار ، قدم عملا بالمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة .

٨ - وكان معروضا على اللجنة في جلستها ٥٠ المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ، مشروع قرار منقح (A/C.2/44/L.47/Rev.1) بعنوان "نحو حل مستديم لمشاكل الديون الخارجية" ، قدمه مقدمو مشروع القرار A/C.2/44/L.47 ، استنادا الى مشاورات غير رسمية .

٩ - وأحيطت اللجنة علما بأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية الواردة في الوثيقة A/C.2/44/L.71 لا تنطبق على مشروع القرار المنقح .

١٠ - وفي الجلسة ذاتها ، قام نائب رئيس اللجنة ، السيد بادام اوشيرين دولجينتسيرن (منغوليا) ، بإبلاغ اللجنة بأن التنقيحات الإضافية التالية سوف تدرج في مشروع القرار المنقح :

(أ) حذف الفقرة ١١ (ز) من المنطوق ، ونصها كما يلي :

"تعزيز وتحسين التمويل التعويضي القائم لمؤسسات التمويل المتعددة الأطراف" ؛

(ب) يستعاض في الفقرة ١٢ (ب) من المنطوق عن عبارة "ترتيبات التمويل التعويضي الملائمة" بعبارة "تقوية الترتيبات الحالية للتمويل التعويضي" .

١١ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/44/L.47/Rev.1 ، بصيغته المنقحة شفويا ، بتصويت مسجل بأغلبية ١٢٠ صوتا مقابل صوت واحد (انظر الفقرة ١٦) . وكان التصويت على النحو التالي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، أسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، أفغانستان ، إكوادور ، ألبانيا ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، الإمارات العربية المتحدة ، إندونيسيا ، أوروغواي ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، أيرلندا ، أيسلندا ، إيطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ،

السودان ، سورينام ، السويد ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كندا ، كوبا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، ليبريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، ميانمار ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

١٢ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ببيانين ممثل ماليزيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧) وممثل كندا .

باء - مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/C.2/44/L.8

١٣ - قررت الجمعية العامة ، بمقررها ٤٤٤/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، بناء على توصية اللجنة الثانية ، أن ترجئ الى دورتها الرابعة والاربعين النظر في مشروع المقرر المعنون "إنشاء لجنة استشارية معنية بالدين والتنمية" (انظر A/C.2/44/L.8) .

١٤ - وقررت اللجنة ، في جلستها ٥١ المعقودة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ، على إثر بيان أدلى به نائب رئيس اللجنة ، السيد بادام اوشيرين دولجنتسيرن (منغوليا) ، قدم فيه تقريرا عن نتائج المشاورات غير الرسمية التي جرت بصدد مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/C.2/44/L.8 ، أن توصي الجمعية العامة بأن ترجئ النظر في مشروع القرار الى دورتها الخامسة والاربعين (انظر الفقرة ١٧) .

١٥ - وأدلى ممثل ماليزيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧) ببيان .

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

١٦ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

نحو حل مستديم لمشاكل الديون الخارجية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى قراراتها ٢٠٢/٤١ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و ١٩٨/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ و١٩٨/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ،

وإذ تشير أيضا الى قرارات مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٧٨[٦] و ٢٢٣ (د - ٢١) المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠[٧] و ٣٥٨ (د - ٣٥) المؤرخ ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨[٨] و ٣٧٥ (د - ٣٦) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨[٩] ،

وإذ يقلقها أن عددا كبيرا من البلدان النامية التي تواجه مصاعب الديون وما يترتب عليها من آثار اجتماعية خطيرة ، قد سجلت معدلات نمو غير مُرضية في الناتج والتنمية لسنوات طويلة ، وأن التوقعات الإجمالية لهذه البلدان تنذر باستمرار الاداء غير المرضي خلال عام ١٩٨٩ ،

---

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/33/15) ؛ المجلد الأول ، الجزء الثاني ، المرفق الأول .

(٧) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15) ؛ المجلد الثاني ، المرفق الأول .

(٨) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/43/15) ؛ المجلد الثاني ، الفرع الثاني ألف .

(٩) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ١٥ A/44/15 (المجلد الثاني) ، الفرع الثاني ألف .

وإذ تسلم بأن هذا الضعف في النمو ، إذ يتفاقم بسبب أزمة الديون الخارجية ، يمكن أن يشكل خطرا يتهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي لهذه البلدان ،

واقتناعا منها ، في هذا السياق ، بأن التغلب على المديونية الخارجية القائمة منذ أمد بعيد في البلدان النامية ، سيتطلب ، في جملة أمور ، إجراء تخفيض كبير في رصيد وخدمة الديون بالقدر الكافي للمساهمة في تحقيق الهدف المتمثل في استئناف النمو السريع والتنمية المتواصلة في البلدان النامية المدينة ،

وإذ تسلم بأن عددا من المبادرات الأخيرة الرامية الى تخفيض رصيد وخدمة الديون وخدمة الدين للبلدان النامية ، فضلا عن تدابير الإعفاء من الديون ، يمثل تقدما في تفهم المشكلة ومساهمة هامة في الجهود الرامية الى التصدي لأزمة الديون . وفي هذا الصدد ، هناك حاجة الى تطبيق هذه المبادرات بسرعة تعزيزا لتأثيرها على حل أزمة ديون البلدان النامية ،

وإذ تلاحظ الترابط الوثيق بين النقود والتمويل وتدفقات الموارد والتجارة والسلع الأساسية والتنمية والديون الخارجية ، وإذ تدرك ، في هذا الصدد ، ما يترتب على هذا الترابط من آثار هامة متعلقة بالسياسة بالنسبة لإيجاد حل دائم لمشكلة الديون ،

وإذ يقلقها هبوط الموارد الخارجية المتاحة للبلدان النامية لأغراض التنمية ، المتسبب عن حدة المديونية الخارجية ، الى جانب أمور أخرى ،

وإذ تسلم بأن التغلب على مشاكل الديون وضمان الاستخدام الكامل والفعّال للتدفقات المالية إنما يتطلب جهودا مستمرة للتكيف تبذلها جميع البلدان ، مجتمعة ومنفردة ، بحيث يسهم كل بلد في تحقيق الهدف المشترك وفقا لإمكانياته ووزنه في الاقتصاد العالمي ،

وإذ تؤكد على أن الجهود التي تضطلع بها البلدان النامية لتعزيز النمو الاقتصادي المستديم ، لا يمكنها ، على الرغم من أهميتها ، أن تنجح في تنشيط النمو والتنمية إذا لم تتوفر البيئة الاقتصادية الدولية الإيجابية ،

وإذ تسلم بأن هذه البيئة الاقتصادية الدولية الإيجابية تتطلب ، في جملة أمور ، إجراء التكيف في اقتصادات البلدان الصناعية التي لها أكبر تأثير على

الاقتصاد العالمي ، بما في ذلك السياسات المالية والنقدية والتجارية المناسبة ، بغية التخلص من أوجه الخلل الرئيسية في الاقتصاد العالمي ،

وإذ ترحب بالاعتراف بالحاجة الى استمرار الجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية لحل أزمة الديون الحادة ولاستباق انتشارها ومنع استمرار تفاقمها ،

وإذ تلاحظ بشديد القلق التحولات التي لا تزال تحدث في وجهة تدفق الموارد الخارجية ونمطه وهبوط تلك الموارد بالنسبة للبلدان النامية ، مما يزيد في صعوبة الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستديمة ،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن أزمة الديون الخارجية والتنمية(١٠) ؛

٢ - ترحب بمساهمات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في البحث في الإطار الدولي عن حل لأزمة الديون الخارجية التي تتحملها البلدان النامية ، وتحيط علما في هذا الصدد ، بقراري مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (دإ - ٩) و ٣٧٥ (د - ٣٦) ، بشأن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية ؛

٣ - تعرب عن تقديرها للأمين العام نظرا لما يبذله من جهود لإيجاد حل لمشاكل الديون التي تعاني منها البلدان النامية ، وتشجعه في هذا الصدد على المضي في مضاعفة هذه الجهود ؛

٤ - تسلم بدور المؤسسات المالية الدولية في معالجة مشاكل الديون في البلدان النامية ؛

٥ - تحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة بذل جهودها بحثا عن حل لمشكلة ديون البلدان النامية يكون دائما ومنصفا ومتفقا عليه بصورة متبادلة ويخدم أغراض النمو وأغراض التنمية ، وهذا يتطلب إجراءات دولية متضافرة ؛

---

(١٠) A/44/628 .

٦ - تشدد عل أن تدهور الحالة الاقتصادية في البلدان النامية المدينة يشكل عقبة رئيسية في وجه النمو الاقتصادي والتنمية المستديمة ، يمكن أن تكون تهديدا لاستقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ؛

٧ - ترحب بتزايد قبول البلدان الدائنة بضرورة إلغاء و/أو تخفيض رصيد وخدمة ديون البلدان النامية ، وترحب ، في هذا الصدد ، بالمساهمات التي يمكن أن تقدمها المبادرات الأخيرة الرامية الى تخفيض رصيد وخدمة ديون البلدان النامية ؛

٨ - تشدد على أن وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة ، فضلا عن اتباع نهج إنمائي يخدم أغراض النمو ، مطلوب لدعم جهود البلدان النامية المدينة في معالجة مديونيتها الخارجية وتخفيف شدة التكاليف السياسية والاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي ومتاعب هذا التكيف ، مما يساهم في استعادة هذه البلدان لنموها الاقتصادي وتنميتها وأهليتها الائتمانية ؛

٩ - تعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار المديونية العامة للبلدان النامية المدينة وازديادها في أحيان كثيرة ، وإزاء المحدودية الشديدة لنموها وتنميتها ، واستمرار كون آفاقها الاقتصادية والاجتماعية مدعاة للقلق الشديد ؛

١٠ - تشدد على الحاجة الملحّة الى تنفيذ المبادرات الأخيرة على أوسع نطاق ؛

١١ - تؤكد أنه بغية ضمان أن يكون للمبادرات الأخيرة ، لا سيما المبادرات المتعلقة بتخفيض الديون ، بالاقتران مع السياسات الاقتصادية المناسبة والبيئة الدولية المؤاتية ، آثار فعالة وشاملة على انعاش النمو الاقتصادي والتنمية المستديمة في البلدان النامية يلزم اتخاذ التدابير التالية :

(أ) التفاوض على صفقات مالية كافية لدعم برامج التكيف الموجّهة نحو النمو ، بما فيها ، حسب الاقتضاء ، تخفيض الديون ، وتخفيض خدمة الديون ، والقروض الجديدة ، وتدابير أخرى بحيث تتناسب الالتزامات المالية لكل من البلدان المدينة مع قدرتها على التسديد ؛ وينبغي للجمع بين هذه العناصر أن يؤدي الى إطلاق موارد كافية لخلق مستويات أعلى للاستثمار واستئناف النمو والتنمية بقوة ، وتلبية حاجات السكان ؛

(ب) قيام الحكومات الدائنة باستعراض الممارسات الضرائبية والتنظيمية والمحاسبية بغية إزالة الحواجز غير الضرورية فيما يتعلق بمنح قروض جديدة الى البلدان النامية وبتخفيض الديون وخدمة الدين ، بغية ضمان تهيئة بيئة داعمة والمحافظة عليها ؛

(ج) تعزيز المنظور المتوسط الاجل والطويل الاجل لعملية إعادة الجدولة وذلك بضمان مراعاته التامة لسياسات وبرامج موجهة نحو التنمية والتكيف مع النمو ، بصيغها كل بلد معني ، وفي هذا السياق ، ينبغي ، عند الاقتضاء ، مراعاة ترتيبات إعادة الجدولة لعدة سنوات ؛

(د) قيام حكومات البلدان الاعضاء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المالية المتعددة الاطراف بضمان توفر موارد كافية لتلك المؤسسات ، بحيث تكفي لادائها ولايتها على النحو الاوفى ، بما في ذلك ، عند الاقتضاء ، دورها في تنفيذ المبادرات الاخيرة ؛

(هـ) ينبغي مواصلة البحث الجاد عن طرق وسبل يتفق عليها بصورة متبادلة لمساعدة البلدان النامية المدينة المثقلة بديون كبيرة ومتراكمة تدين بها للمؤسسات المالية المتعددة الاطراف ؛

(و) أن تواصل الاطراف المعنية ممارسة مزيد من المرونة في تطوير نهج ابتكارية ، بما في ذلك النهوج التي تستنبطها المصارف والمدينون ، للاستفادة من الخصومات السائدة في الاسواق الثانوية ؛

(ز) أن يراعي جميع المشتركين ما ذكر أعلاه ، حسب الاقتضاء ، في العمل من أجل إيجاد حل موجّه نحو النمو لمشاكل المديونية الخارجية للبلدان النامية التي تواجه مشاكل خطيرة بصدد خدمة الدين ، بما في ذلك ، في جملة أمور ، البلدان المدينة بصورة رئيسية لدائنين رسميين أو مؤسسات متعددة الاطراف ؛

١٢ - تشدد على أن التوصل الى حل دائم لمشاكل الديون وإنعاش النمو والتنمية المستديمة في البلدان النامية يستلزمان جملة أمور من بينها ما يلي :

(أ) قيام جميع الحكومات بالعمل من أجل إيجاد نظام للتجارة الدولية أكثر انفتاحا يحسن من ظروف توصل منتجات التصدير الى الاسواق ولا سيما صادرات البلدان النامية ، وخصوصا في سياق جولة أوروغواي ؛

(ب) توجيه مزيد من الجهود الى تنويع صادرات البلدان النامية بغية تمكينها من تحقيق المزيد من الحصائل المستقرة ؛ ومن شأن تقوية الترتيبات الحالية للتمويل التعويضي لأوجه النقص في حصائل الصادرات للسلع الاساسية أن تسهل من هذه العملية ؛

(ج) زيادة الموارد الخارجية لتكميل التدابير المحلية التي تفضي الى تكوين رأس المال في البلدان النامية التي لا يتوفر لديها قدر كاف من الادخارات وتدفق الموارد من الخارج ؛

(د) أن تضاعف البلدان الصناعية جهودها لمواصلة التكيف الهيكلي ، والاحتفاظ بقوة توسعها مع تخفيض التضخم و/أو احتوائه ، والعمل من أجل إيجاد مزيج من السياسات المالية والنقدية من شأنه أن يخفض من أسعار الفائدة ، ومن ثم يهيئ مناخا اقتصاديا دوليا أكثر ملاءمة ؛

(هـ) من الضروري أن تسعى البلدان النامية المدينة لبذل وتكثيف جهودها الرامية الى زيادة مدخراتها واستثماراتها وتخفيض التضخم وتحسين الكفاءة ، آخذة في اعتبارها سماتها الفردية الخاصة بها وعدم قدرة الفئات الافقر فيها على التحمل ؛

(و) أن تضع البلدان الصناعية سياسات متضافرة ومتسقة ، بما فيها الرصد المتعدد الاطراف ، ترمي الى معالجة أوجه الخلل في الاقتصاد العالمي ؛

١٣ - تسلم بأن المديونية الخارجية لبعض البلدان الاخرى التي تعاني من مشاكل خطيرة فيما يتعلق بخدمة الدين تثير أيضا قلقا بالغا ، وتحث جميع الاطراف المعنية على مراعاة الاحكام المذكورة أعلاه في معالجة هذه المشاكل ، حسب الاقتضاء ، والعمل من أجل إيجاد حل موجه نحو النمو لمشاكل الديون الخارجية ؛

١٤ - تطلب الى الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار يشتمل على تقييم تأثير أزمة الديون الخارجية على توفر الموارد اللازمة للنمو والتنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلدان النامية .

* * *

١٧ - وتوصي اللجنة الثانية الجمعية العامة أيضا باعتماد مشروع المقرر التالي :

انشاء لجنة استشارية معنية
بالديون والتنمية

تقرر الجمعية العامة أن ترجئ الى دورتها الخامسة والاربعين النظر في مشروع القرار المعنون "انشاء لجنة استشارية معنية بالديون والتنمية"(١١) .

- - - - -

(١١) انظر A/C.2/44/L.8 . وللاطلاع على النص المطبوع لمشروع المقرر ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، المرفقات ، البند ٨٣ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/43/916 ، الفقرة ١٦ .